

تعليمات رقم (٨) لسنة ٢٠١٢ بشأن رد الضريبة العامة على المبيعات

- إلحاقاً للتعليمات الصادرة عن المصلحة برقمى ٦ ، ٥ لسنة ٢٠١٢ يراعى الالتزام بما يلى :

أولاً :

- فيما يتعلق بشكوى بعض الشركات من طول مدة الرد حتى تتأكد المصلحة من عدم وجود مخالفات ومحاضر تهرب أو متأخرات سابقة أو أي مستحقات المصلحة على المصدر طرف الجهات العامة لوزارة المالية وإلا وجب تصوية هذه المستحقات .
- الالتزام بالمدة التى حددها القانون لرد الضريبة بان تكون خلال ثلاثة شهور من تاريخ تقديم طلب الرد كمهلة لرد الضريبة، وعلى المواقع التنفيذية استكمال إجراءات الرد من استيفاء وفحص وغيره حتي تحرير الشيك خلال تلك المدة .

ثانياً :

١. إعطاء أولوية لفحص المسجلين الذين يتقدمون بطلبات رد الضريبة على أن يتم الانتهاء من الفحص والرد خلال ثلاثة شهور .
٢. وعلى كافة المأموريات قبول طلبات رد الضريبة وعدم رفض استلام هذه الطلبات بحجة عدم فحص المسجل حيث ان الفحص شرط لرد الضريبة وليس شرط لقبول طلبات الرد .

ثالثاً :

- فيما يتعلق بالتحويلات بنكية .

- وفقاً لما أفادت به وزارة التجارة والصناعة بكتابيها رقمي ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٥ ،
٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠١٢/٢/٢٧ (مرفق صورة) المتضمن أنه بصدر القانون رقم ٨٨
لسنة ٢٠٠٣ بإصدار قانون البنك المركزي " الجهاز المصرفي والتنفيذي " لم يرد
ضمن أحكامه أو لائحته التنفيذية أي نص يلزم المصدر باسترداد قيمة صادراته أخذاً
في الاعتبار أن سداد القيمة يمكن أن يتم بتحويل خارجي أو في إطار صفقة متكافئة أو
مقابل سداد قيمة مستلزمات انتاج من الخارج أو تحويل بنكي محلي .

- ونظراً لأن قوانين التجارة لم تتضمن أي حكم يخص استرداد قيمة الصادرات .

- يتم الاكتفاء بالتحقق من القيمة الحقيقية للصفقة سواء تمت بالعملة الأجنبية أو المحلية
فيما يتفق مع التكلفة الحقيقية للمنتج المصدر أي كان مستند السداد .

رابعاً :

- في جميع الأحوال لا يتم رد الضريبة الا بعد التحقق من صحة الفواتير أو أذن الإفراج
وسبق سداد الضريبة على مدخلات التصدير .

- تسري التعليمات رقمي ٦ ، ٥ لسنة ٢٠١٢ المشار اليهما بعالية علي المسجل وغير
المسجل ويتم تطبيقها من تاريخ صدورهما على طلبات رد الضريبة التي لم يتم البت
فيها .

برجاء مراعاة ذلك عند التطبيق . . .

والله ولى التوفيق

رئيس

مصلحة الضرائب المصرية

جسرو

" أحمد رفعت عبد الغفار "

تحريراً في : ٢٠١٢/٣/٦